

Distr.: General
3 July 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الرابعة والستون

جنيف، ١١-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

البند ١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

مذكرة من أمانة الأونكتاد

يرد في الفصل الأول أدناه جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية. وتهدف الشروح التي أعدتها الأمانة، والتي ترد في الفصل الثاني، إلى تقديم معلومات أساسية عن بنود جدول الأعمال المؤقت، إلى جانب وصف موجز للوثائق المتصلة بالموضوع. وستصدر في بداية الدورة قائمة مرجعية بالوثائق المتعلقة بجميع بنود جدول الأعمال.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-11053(A)



* 1 7 1 1 0 5 3 *

أولاً - جدول الأعمال المؤقت

- ١- المسائل الإجرائية:
 - (أ) انتخاب أعضاء المكتب
 - (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة
 - (ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
 - (د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والستين لمجلس التجارة والتنمية
- ٢- الحوار الرفيع المستوى: هل يسير العالم في طريق التكامل أم التفكك؟
- ٣- الترابط: النمو الشامل للجميع - نحو وضع برنامج عمل عالمي
- ٤- الاستراتيجيات الإنمائية في عالم معولم
- ٥- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً
 - بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً والبلدان المتخرجة من فئة أقل البلدان نمواً: الدروس المستفادة
- ٦- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: السياحة في خدمة نمو شامل للجميع قادر على إحداث التحول
- ٧- تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي
- ٨- الاستثمار من أجل التنمية: الاستثمار والاقتصاد الرقمي
- ٩- إقامة روابط إنمائية في قطاع الأنشطة الاستخراجية: الدروس المستفادة من الميدان
- ١٠- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية ودعمها للبلدان النامية غير الساحلية
- ١١- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
- ١٢- أنشطة التعاون التقني:
 - (أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد
 - (ب) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
- ١٣- المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر
- ١٤- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية
- ١٥- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:
 - (أ) التطور التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الخمسون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
 - (ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية

١٦- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

- (أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٨
- (ب) تسمية الهياكل الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس
- (ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
- (د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
- (هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٨
- (و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة (د-١٩)
- (ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة عن إجراءات المجلس

١٧- مسائل أخرى

١٨- اعتماد التقرير.

ثانياً- شرح جدول الأعمال المؤقت

١- أقر جدول الأعمال المؤقت لدورة مجلس التجارة والتنمية الرابعة والستين في الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين التي عقدها المجلس في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وأقر المجلس جدول الأعمال المؤقت على أساس ما يلي: (أ) يستعرض مكتب المجلس الموسع في تاريخ لاحق موضوع الجزء الرفيع المستوى ويوافق عليه؛ (ب) يظل هناك متسع من الوقت كي يوضح المجلس مسائل أخرى معروضة عليه للنظر فيها؛ و(ج) يركز تقرير عام ٢٠١٧ بشأن البند ١٠ من جدول الأعمال على الدول الجزرية الصغيرة النامية، في حين يركز تقرير عام ٢٠١٨ بشأن نفس البند من جدول الأعمال على البلدان النامية غير الساحلية.

البند ١

المسائل الإجرائية

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

- ٢- يرد النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية في الوثيقتين TD/B/16/Rev.4 و Corr.1.
- ٣- ووفقاً للمادتين ١٨ و ١٩ من النظام الداخلي، يتألف مكتب المجلس من ١٢ عضواً هم: الرئيس، و ١٠ نواب للرئيس، والمقرر، أي أربعة أعضاء من القائمة "ألف" (أفريقيا/آسيا)، وأربعة أعضاء من القائمة "باء"، وعضوان من القائمة "جيم"، وعضوان من القائمة "دال"، على النحو المشار إليه في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)، بصيغته المعدلة.

٤ - ووفقاً لدورة التناوب على شغل المناصب، المعمول بها منذ الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، سوف يتولى منصب رئيس المجلس في الدورة الرابعة والستين ممثل إحدى الدول المدرجة في القائمة "دال" ومنصب المقرر ممثل إحدى الدول المدرجة في القائمة "ألف" (آسيا). ومن ثم سوف يكون نواب الرئيس العشرة كما يلي: ثلاثة من القائمة "ألف" (أفريقيا/آسيا)؛ وأربعة من القائمة "باء"؛ واثنان من القائمة "جيم"؛ وواحد من القائمة "دال".

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

جدول الأعمال

٥ - يرد جدول الأعمال المؤقت للدورة في الفصل الأول أعلاه.

تنظيم العمل

٦ - مراعاةً للاقتراحات التي قدمتها الوفود، نُظمت جلسات دورة المجلس بحيث لا تعقد جلسات في وقت واحد. كما نُظمت الجلسات على نحو يكفل المشاركة الفعالة للوفود، وبخاصة الوفود الصغيرة، ويحقق أكفاً استخدام موارد الأمم المتحدة المخصصة للمؤتمرات.

إنشاء لجان الدورة

٧ - وفقاً للمادة ٦٢ من النظام الداخلي، قد يرغب المجلس في إنشاء لجنتين للدورة. ويُقترح تخصيص البند ٥ من جدول الأعمال للجنة الأولى للدورة والبند ٦ للجنة الثانية للدورة.

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

٨ - وفقاً للمادة ١٧-٢ من النظام الداخلي، سوف يفحص مكتب المجلس وثائق التفويض ويقدم تقريره إلى المجلس.

الوثائق التي تصدر أثناء الدورة

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والستين لمجلس التجارة والتنمية

٩ - سوف تعد الأمانة مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الخامسة والستين. وقد يرغب المجلس في إحالة النظر في هذا البند إلى المشاورات التي يعقدها رئيس المجلس.

البند ٢

الحوار الرفيع المستوى: هل يسير العالم في طريق التكامل أم التفكك؟

١٠ - يبرز مافيكيانو (اتفاق) نيروي (TD/519/Add.2) أهمية التكامل الإقليمي من أجل تعزيز النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة بوسائل منها تقوية التعاون الاقتصادي الإقليمي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ويمكن أن يشكل التكامل الإقليمي حافزاً لتقليص الحواجز التجارية وتنفيذ إصلاحات السياسة العامة وتخفيض تكاليف التجارة والنهوض بمشاركة البلدان النامية في سلاسل إضاعة القيمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

١١ - وستتناول مداوولات مجلس التجارة والتنمية في إطار هذا البند من جدول الأعمال مسألة التكامل الإقليمي وستحدد آليات السياسة العامة التي يمكن من خلالها تعزيز التكامل الإقليمي من أجل زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الإنمائية، وستبحث الكيفية التي يمكن بها لهذه الآليات أن تشكل قوة إيجابية تدفع إلى الأمام عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٢ - وفي أعقاب حدثين تاريخيين بارزين يتعلقان بالتكامل الإقليمي، هما الذكرى السنوية الخمسون لنشأة رابطة دول جنوب شرق آسيا والذكرى السنوية الستون لإنشاء لاتحاد الأوروبي، سيسعى الاجتماع إلى إتاحة فرصة لتقييم إسهام التكامل الإقليمي في النمو الاقتصادي وفي بناء القدرات الإنتاجية. وسيُسر الجزء الرفيع المستوى تبادل الخبرات في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال عرض أفضل الممارسات في اتفاقات التجارة الإقليمية الخاصة بمختلف المناطق الجغرافية. والغرض من ذلك هو التوصل إلى توصيات عملية بشأن الكيفية التي يمكن بها لاتفاقات التجارة الإقليمية أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع، ووضع تدابير تمكن من التصدي للتحديات الناشئة وتدعم في الوقت ذاته التحول الاقتصادي الهيكلي.

الوثائق

TD/B/64/10 High-level dialogue: Is the world integrating or disintegrating?

البند ٣

الترباط: النمو الشامل للجميع - نحو وضع برنامج عمل عالمي

١٣ - ستتيح مداوولات مجلس التجارة والتنمية في إطار هذا البند من جدول الأعمال فرصةً لاستعراض تطور الاقتصاد العالمي في ٢٠١٦ و٢٠١٧. وسيضمن الاستعراض تحليلاً للعوامل التي جعلت عملية الانتعاش هذه الأطول والأبطأ على الإطلاق، وستتناول بوجه الخصوص استمرار نسق النمو البطيء في الاقتصادات المتقدمة، وحمل الديون المتركمة، والهشاشة المالية.

١٤ - وستتناول المناقشة الاتجاهات الأخيرة السائدة في الأسواق والتدفقات المالية وستتطرق إلى أوجه الضعف التي تعاني منها البلدان النامية. وستتناول المناقشة أيضاً التفاوت المتزايد بوصفه أحد القيود الرئيسية التي تحول دون تحقيق نمو أسرع في الاقتصاد العالمي. وستكشف المناقشة بوجه الخصوص كيف أن انعدام المساواة وانعدام الاستقرار المالي يطرحان معاً قيوداً هيكلية أمام النمو الشامل للجميع وستطرح مقترحاً بشأن برنامج عمل عالمي للتصدي لهذه القيود.

البند ٤

الاستراتيجيات الإنمائية في عالم معولم

١٥ - تعرّف أهداف التنمية المستدامة ١ و٨ و١٠ جدول أعمال النمو الشامل للجميع في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبدأت هذه المسألة تخرج إلى النور نتيجة ما لمس من حاجة إلى تعزيز مسار العولمة من أجل التصدي لمشكلة التفاوتات المتزايدة. غير أن المحتوى التحليلي والمتعلق بالسياسة العامة يظل غامضاً، حيث يُقصر في معظم الحالات على التصدي لمشكلة الذين "يُتروكون جانبا" خلال فترات النمو ولا يتناول بالدرس القوى البنوية المسيبة للتفاوتات والمتأصلة في عملية العولمة (المفرطة) التي يقودها التمويل وما يتصل بذلك من برنامج عمل سياساتي.

١٦- وسيعرض النقاش القضايا المتصلة بالعملة وأوجه التفاوت وانعدام النمو الشامل للجميع وسيبحثها من حيث علاقتها بأهداف التنمية المستدامة. وسيتناول بوجه الخصوص القضايا التالية: الثورة الصناعية الرابعة والنمو الشامل للجميع؛ وجوانب الاقتصاد الكلي في القضايا الجنسانية والنمو الشامل للجميع؛ والعملة وتزايد رأس المال الربعي. وفي الختام، سيتم التطرق إلى نهج سياساتي عالمي لتناول هذه القضايا.

١٧- وستتيح الأمانة، كوثائق أساسية لمداولات المجلس بشأن هذا البند *Trade and Development Report, 2017: Beyond Austerity – Towards a Global New Deal*.

الوثائق

UNCTAD/TDR/2017 *Trade and Development Report, 2017: Beyond Austerity – and Overview Towards a Global New Deal*

البند ٥

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً

١٨- سينظر المجلس، في إطار هذا البند^(١)، في التقرير المرحلي السادس الذي أعدته الأمانة بشأن تنفيذ الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ على نطاق الأونكتاد. ويتضمن التقرير تقييماً موجزاً للأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً في الفترة الأخيرة ولمساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل. كما يتضمن استنتاجات تتعلق بالسياسات العامة والدروس المستفادة، وقدر المستطاع، أفضل الممارسات المستخلصة من تنفيذ برنامج العمل. ومثلما يبين التقرير أن العمل الذي اضطلعت به الأمانة في مجال البحوث وتحليل السياسات قد أثرى الحوار بشأن السياسات العامة وساهم في بناء توافق في الآراء على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي بشأن قضايا التجارة والتنمية التي تهم أقل البلدان نمواً، فإنه يؤكد أيضاً أن أنشطة الأمانة في مجالي التعاون التقني وبناء القدرات ساعدت أيضاً بدرجة كبيرة في بناء القدرات المؤسسية والموارد البشرية في أقل البلدان نمواً.

الوثائق

TD/B/64/7 Activities carried out in the implementation of the Programme of Action for the Least Developed Countries for the Decade 2011–2020: Sixth progress report

- بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً والبلدان المتخرجة من فئة أقل البلدان نمواً: الدروس المستفادة

١٩- ستُنظَّم، في إطار هذا البند، حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن تعجيل التقدم في بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً وفي سائر الاقتصادات الضعيفة. وستنظر الحلقة في حالة تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية الضعيفة بغية تحديد توصيات ذات منحنى عملي في مجال السياسات العامة.

الوثائق

TD/B/64/8 Accelerating progress in building productive capacities in least developed countries and other vulnerable developing economies

(١) في السنوات الأخيرة، كان هذا البند يتعلق ببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠.

البند ٦

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: السياحة في خدمة نمو شامل للجميع قادر على إحداث التحول

٢٠- سينظر المجلس، في إطار هذا البند، في تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٧: السياحة في خدمة نمو شامل للجميع قادر على إحداث التحول، الذي يتناول بالدرس الدور الذي يمكن أن تؤديه السياحة في عملية التنمية في أفريقيا. ويهدف التقرير إلى تحديد الحواجز والعوائق الرئيسية التي تحول دون تحرير الإمكانيات التي يزخر بها قطاع السياحة في أفريقيا من أجل المساعدة على تحقيق إصلاح هيكلي لاقتصاد القارة وتقديم توصيات في مجال السياسة العامة عن الكيفية التي يمكن بها التغلب على هذه الحواجز والعوائق. ويدفع التقرير بأن السياحة قادرة على أن تكون محركاً للنمو الشامل للجميع والتنمية الاقتصادية ويمكن أن تكمل الاستراتيجيات الإنمائية الهادفة إلى تعزيز التنوع الاقتصادي والتحويل الهيكلي إذا توافرت السياسات العامة الملائمة.

٢١- وسيركز الجزء الرفيع المستوى على استغلال الإمكانيات التي يزخر بها قطاع السياحة من أجل تحقيق نمو يُحدث تحولاً في أفريقيا. وستتيح حلقة نقاش فرصة لتناول الكيفية التي يمكن بها دفع السياحة في أفريقيا في ضوء الأفكار الجديدة التي جاءت بها البحوث الأخيرة والممارسات الفضلى التي يشهدها القطاع في أفريقيا وأماكن أخرى، وبخاصة الكيفية التي يمكن بها تقوية الروابط في القطاع السياحي والحد من تسرب عائدات السياحة، وكيفية الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها السياحة بين البلدان الأفريقية، نظراً للزيادة المسجلة في هذا النشاط الذي يوفر روابط قوية بالمقارنة مع السياحة من خارج أفريقيا.

الوثائق

TD/B/64/2	Economic development in Africa: Tourism for transformative and inclusive growth (overview)
UNCTAD/ALDC/AFRICA/2017	<i>Economic Development in Africa Report 2017: Tourism for Transformative and Inclusive Growth</i>
TD/B/64/11	Exploiting the potential of tourism for transformative growth in Africa

البند ٧

تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي

٢٢- تنص الفقرة ٣٨(م) من اتفاق نيروبي (TD/519/Add.2)، بوصفه الوثيقة الختامية للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على أنه ينبغي للأونكتاد "مواصلة رصد وتقييم دور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي، مع توجيه اهتمام خاص إلى إسهامه المحتمل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة". واستجابةً لهذه الولاية، سيناقش مجلس التجارة والتنمية، في إطار بند جدول الأعمال هذا، الاتجاهات الأخيرة في التجارة الدولية للسلع والخدمات وللسياسات التجارية ذات الصلة.

٢٣- وسيناقش المجلس الاتجاهات في التدفقات التجارية، لكل من السلع والخدمات، ومختلف العوامل التي تؤثر في أنماط التجارة الدولية. وستشمل المناقشة أيضاً الاتجاهات والقضايا الناشئة في نظم التجارة المتعددة الأطراف والإقليمية ومدى ارتباطها بالسياسات الوطنية.

الوثائق

TD/B/64/5 Evolution of the international trading system and its trends from a development perspective

البند ٨

الاستثمار من أجل التنمية: الاستثمار والاقتصاد الرقمي

٢٤- تمثل التنمية الرقمية أحد التحديات الرئيسية الماثلة أمام الاقتصاد العالمي اليوم. والاقتصاد الرقمي يتيح فرصاً جديدة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع، لكنه يطرح أيضاً تحديات خطيرة في مجال السياسة العامة. فصانعو السياسات يواجهون بشكل متزايد ضرورة تضييق الفجوة الرقمية والتصدي لتحديات الاستثمار الهائلة التي تطرحها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٥- وللإقتصاد الرقمي تداعيات هامة على الاستثمار. ويشكل الاستثمار في الوقت ذاته عاملاً حاسماً للتنمية الرقمية. أولاً، إن الإقتصاد الرقمي قادر على تحويل الإنتاج الدولي، وبالتالي له تداعيات على صنع السياسات المتعلقة بالاستثمار. ثانياً، تتطلب التنمية الرقمية في جميع البلدان، وبخاصة لأغراض تيسير مشاركة البلدان النامية في الإقتصاد الرقمي العالمي، تنمية القدرات المحلية في المجال الرقمي. وينبغي أن تسعى سياسات الاستثمار الهادفة لبناء الهياكل الأساسية اللازمة للاتصالات، وتشجيع الشركات الرقمية ودعم رقمنة الإقتصاد ككل.

٢٦- وستعرض خلال الدورة التحليلات والنتائج والمقترحات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧: الاستثمار والاقتصاد الرقمي (*World Investment Report 2017: Investment and the Digital Economy*)، الذي يتعمق في دراسة هذا الموضوع. ويبحث التقرير بوجه خاص أنماط التدويل الخاصة بالشركات الرقمية المتعددة الأطراف وأثر الرقمنة على الشركات العالمية في مختلف الصناعات. ويقدم لصانعي السياسات أفكاراً بشأن الكيفية التي يؤثر بها الإقتصاد الرقمي في سياسات الاستثمار والكيفية التي يمكن بها لسياسة الاستثمار أن تدعم التنمية الرقمية، لا سيما بهدف الإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعرض التقرير إطاراً للسياسة العامة في مجال الاستثمار من أجل الإقتصاد الرقمي. وستستهل المناقشة بعرض عام، يقدم على إثره مشاركون بارزون آراءهم بشأن الموضوع، ثم تلي ذلك مناقشة مفتوحة. وإضافة إلى ذلك، سستيح حلقة النقاش للأمانة فرصة لتقديم إحاطة بشأن آخر الاتجاهات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والمستجدات المتعلقة بالسياسات العامة.

الوثائق

UNCTAD/WIR/2017 and Overview *World Investment Report 2017: Investment and the Digital Economy*

البند ٩

إقامة روابط إنمائية في قطاع الأنشطة الاستخراجية: الدروس المستفادة من الميدان

٢٧- في بلدان نامية كثيرة تعتمد على السلع الأساسية، حققت الموارد الاستخراجية عائدات ضخمة وأتاحت فرصاً هامة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وحسب تقرير الأونكتاد عن حالة الاعتماد على السلع الأساسية لعام ٢٠١٦^(١)، استأثرت صادرات الموارد الاستخراجية بنسبة ٩٣ في المائة من مجموع صادرات السلع في تشاد، و٨٧ في المائة في الكونغو و٩٥ في غينيا الاستوائية في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

٢٨- غير أن معظم البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية تصدر مواردها الاستخراجية في شكل مواد أولية تنطوي على قيمة مضافة قليلة، ولهذا السبب لم تتمكن هذه البلدان من تحويل الثروة المتأتية من صناعاتها الاستخراجية إلى مكاسب اقتصادية أو تنمية مستدامة تستفيد منها بقية قطاعات الاقتصاد. والاعتماد الشديد على الموارد الاستخراجية يجعل هذه البلدان عرضة للتأثر بتقلبات أسعار السوق. وبسبب انعدام روابط قوية مع الاقتصاد ككل، نتيحة الانعزال النسبي لهذا القطاع عن بقية قطاعات الاقتصاد واعتماده الشديد على رأس المال، فإن مساهمة القطاع في إيجاد فرص العمل والتنويع الاقتصادي محدودة جداً.

٢٩- ويمكن للبلدان المعنية أن تتصدى لهذا التحدي بالتحول من تصدير السلع الأساسية غير المجهزة أو شبه المجهزة إلى إحداث صناعات تجهيزية يمكن أن تدفع التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تقوية الروابط بين قطاع الأنشطة الاستخراجية والاقتصاد ككل.

٣٠- وستناقش الدورة السبل التي يمكن بها لهذه البلدان أن تستفيد من الروابط (في مستوى الإنتاج (الخلفية والأمامية)، والروابط الأفقية والمالية والمكانية وعلى مستوى الاستهلاك) لتحويل قطاع الأنشطة الاستخراجية بحيث يسهم في اقتصاد أكثر شمولاً وتنوعاً. وستستفيد المناقشات من الخبرات الميدانية التي اكتسبت في تنفيذ مشروع الأونكتاد بشأن تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تدعيم الروابط الإنمائية بين قطاع الموارد المعدنية وباقي الاقتصاد.

الوثائق

TD/B/64/3

Establishing development linkages in the extractive sector: Lessons from the field

البند ١٠

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية ودعماً للبلدان النامية غير الساحلية

٣١- يعود أصل الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عُقدت في نيروبي (١٩٧٦). فالأونكتاد هو أول جهاز تابع لمنظومة الأمم المتحدة أقرّ بالتحديات الخاصة التي تواجهها هذه

(٢) كان متوقعاً، وقت صياغة هذه الوثيقة، أن يصدر قريباً.

البلدان وطالب باتخاذ إجراءات دولية خاصة لحل مشاكلها. وتشكل الدورة الحالية فرصة كي يقر المجلس بما أنجزه الأونكتاد من عمل في هذا المجال على مدى أربعة عقود ويشجع على اتخاذ مزيد من الإجراءات في هذا الصدد. وأساس التزام الأونكتاد تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً لإجراءات مسار العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار العمل المعجل) لعام ٢٠١٤ ولاتفاق نيروبي لعام ٢٠١٦، هو تركيزه على تمكين منظومة الأمم المتحدة من التصدي لأوجه الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية بفعالية أكبر، وذلك استجابةً لنداء عالمي نابع من رؤية نافذة كانت قد وجهه كل من الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ (A/RES/65/2) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١١ (E/2011/44)^(٣)، ولقي صدى لدى الدول الأعضاء في الوثيقة الختامية (مسار العمل المعجل) للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في عام ٢٠١٤.

٣٢- وستسلط الدورة الأضواء على الأساس المنطقي للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا المجال. وبالنسبة لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، يتمثل التحدي الإنمائي الرئيسي في سرعة تأثر هذه الدول بالعوامل الخارجية التي لا تخضع لسيطرة الجهات الفاعلة المحلية؛ وبالتالي فإن الهدف الإنمائي الرئيسي لهذه البلدان هو بناء قدرتها على الصمود. وتحتاج غالبية الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى دعم مالي و/أو تقني خارجي في جهودها الرامية إلى بناء قدرتها على الصمود. وقد وُجّهت منذ فترة طويلة دعوة من أجل "معاملة الدول الجزرية الصغيرة النامية" بوصفها الطريقة المفضلة لتلبية هذه الحاجة، ومع ذلك فإن تدابير الدعم الدولي الخاصة الموجهة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية تكاد تكون منعدمة في ظل عدم وجود وضع قانوني حقيقي خاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وأقرت الدول الأعضاء ضمناً بهذا الفشل البيوي عندما حثت الجهات صاحبة المصلحة المعنية على التصدي لأوجه الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية بفعالية أكبر. وكان الأونكتاد في مقدمة الجهات التي دعت إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية في هذا السياق، وما فتئ في الوقت ذاته يقدم الدعم من أجل بناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود من خلال ما يقدمه من خدمات استشارية لعدة بلدان في هذه الفئة.

الوثائق

TD/B/64/9

UNCTAD activities in support of small island developing States

البند ١١

مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

٣٣- أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٠/٥٧ "باء"، الحاجة إلى الانتفاع إلى أقصى حد ممكن من آليات الأمم المتحدة الموجودة قصد استعراض تنفيذ الالتزامات التي قُطعت في إطار منظومة الأمم المتحدة في المجالات الرئيسية للتنمية. ودعت، في هذا الصدد، مجلس التجارة

(٣) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١١، الملحق رقم ١ (E/2011/99)، الصفحتان ١١٩-١٢٠.

والتنمية إلى أن يسهم، في حدود ولايته، في تنفيذ واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في إطار بنود جدول أعماله المتصلة بالموضوع.

٣٤- ويدعو اتفاق نيروبي، في الفقرة ١٠، الأونكتاد إلى أن "يسهم في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا وكذلك، حسب الاقتضاء، اتفاق باريس المعقود في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وغير ذلك من الاتفاقات والنتائج ذات الصلة".

٣٥- ويتوقع أن يلي المجلس الطلب الذي وجهته إليه الجمعية العامة في الفقرة ٢٧ (أ) من القرار ٢٧٠/٥٧ "باء" بناءً على مذكرة تعدها أمانة الأونكتاد.

الوثائق

TD/B/64/6 Progress made in the implementation of the outcomes of the major United Nations conferences and summits, and UNCTAD contributions

البند ١٢

أنشطة التعاون التقني

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

٣٦- سوف يستعرض المجلس أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها في عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى التطورات في مجال التعاون التقني للأونكتاد - خاصة قضايا بناء القدرات المتعلقة بالتجارة والاستثمار، والقضايا المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ مقرر المجلس ٤٧٨ (د-٥) بشأن التعاون التقني. وعند النظر في هذا البند من جدول الأعمال، ستكون معروضة على المجلس الوثيقة الختامية للدورة الخامسة والسبعين للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية، المعقودة في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، واستعراض لأنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها في عام ٢٠١٦، باعتبارها وثائق معلومات أساسية داعمة.

الوثائق

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة	TD/B/WP/285
Review of the technical cooperation activities of UNCTAD and their financing – Annex I: Review of activities undertaken in 2016 (English only)	TD/B/WP/285/Add.1
Review of the technical cooperation activities of UNCTAD and their financing – Annex II: Statistical tables (English only)	TD/B/WP/285/Add.2
Report of the Working Party on the Strategic Framework and the Programme budget on its seventy-fifth session	TD/B/WP/288

(ب) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٣٧- سوف يحلل تقرير الأونكتاد عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، كما فعل في السنوات السابقة، التطورات الاقتصادية التي شهدتها الأرض الفلسطينية المحتلة في الآونة الأخيرة. ويوجه التقرير النظر إلى ركود الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الأرض الفلسطينية المحتلة

واستمرار توسع المستوطنات الإسرائيلية. ويتضمن تحليلاً للمشكلة العصبية التي تطرحها البطالة وارتباط القوة العاملة الفلسطينية بسوق العمل في إسرائيل، فضلاً عن المستوطنات غير القانونية. ويدفع التقرير بأن حالة سوق العمل المحلية في الضفة الغربية ليست أفضل من الحالة في غزة.

٣٨- ويؤكد التقرير أن الاستدامة المالية غير ممكنة تحت الاحتلال ويحذر من أن تضافر تراجع المعونة وتزايد التدابير التقييدية التي يفرضها الاحتلال سيكون له عواقب خطيرة على الصعيدين الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي. ويقدم التقرير أيضاً إلى المجلس معلومات محدثة عما استجد من أنشطة التعاون التقني للأونكتاد في الأرض الفلسطينية المحتلة والتحديات التي تصطدم بها الأمانة لإنجاز هذه الأنشطة.

الوثائق

TD/B/64/4 Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory

البند ١٣

المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر

٣٩- ستقدم الأمانة تقريراً عن تنفيذ المقررات التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الرابعة عشرة في نيروبي.

البند ١٤

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

٤٠- سيكون معروضاً على المجلس تقرير الفرقة العاملة عن أعمال دورتها الخامسة والسبعين كي ينظر فيه.

الوثائق

TD/B/WP/288 Report of the Working Party on the Strategic Framework and the Programme Budget on its seventy-fifth session

البند ١٥

مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية

(أ) التطور التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الخمسون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

٤١- عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٠٥ (د-٢١)، سيكون معروضاً على المجلس تقرير الدورة الخمسين للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

الوثائق

تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن دورتها الخمسين A/72/17

(ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية

٤٢ - سينظر مجلس التجارة والتنمية في تقرير الدورة الحادية والخمسين للفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية.

البند ١٦

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

(أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وما لهذه الدورات من تأثير، وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٨

٤٣ - عملاً بمقرر المجلس ٤٦٦(د-٤٧)، سوف يُطلع رئيس الهيئة الاستشارية المجلس على أنشطة الهيئة الاستشارية وعلى تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك. وسوف يُدعى المجلس إلى تعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٨، بناءً على توصيات المجموعات الإقليمية.

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

٤٤ - لم تتلق أمانة الأونكتاد أي طلب للإدراج في القائمة المنصوص عليها في المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس. وترد في الوثيقة TD/B/IGO/LIST/11 قائمة بالمنظمات الحكومية الدولية المعتمدة.

(ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

٤٥ - لم تتلق أمانة الأونكتاد أي طلب للإدراج في القائمة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس. وترد في الوثيقة TD/B/NGO/LIST/21 قائمة بالمنظمات غير الحكومية المعتمدة.

الوثائق

TD/B/64/R.1	Application from International Institute for Regulation and Competition of Consumer Unity and Trust Society Note by the UNCTAD secretariat
TD/B/64/R.2	Application from Tax Justice Network – Africa Note by the UNCTAD secretariat
TD/B/64/R.3	Application from Southern and Eastern Africa Trade Information and Negotiations Institute Uganda Note by the UNCTAD secretariat

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

٤٦ - سيكون معروضاً على المجلس الجدول الزمني للاجتماعات لما تبقى من عام ٢٠١٧ ولعام ٢٠١٨.

الوثائق التي تصدر أثناء الدورة

(هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٨

٤٧- سوف يطلب إلى المجلس الموافقة على عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٨ على أساس الترشيحات المقدمة من المجموعات الإقليمية.

الوثائق التي تصدر أثناء الدورة

(و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)

٤٨- ستكون معروضة على المجلس، بحسب الاقتضاء، القائمة المحدثة بأعضاء الأونكتاد والمجلس.

الوثائق

TD/B/INF.235 Membership of UNCTAD and membership of the Trade and Development Board

(ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة عن إجراءات المجلس

٤٩- سوف يُبلَّغ المجلس خلال الدورة بالآثار الإدارية والمالية التي تترتب عن أية مقترحات معروضة عليه.

الوثائق التي تصدر أثناء الدورة، إذا لزم الأمر

البند ١٧

مسائل أخرى

البند ١٨

اعتماد التقرير

٥٠- سوف يتضمن تقرير المجلس إلى الجمعية العامة النتائج المتفاوض عليها بشأن أفريقيا وأقل البلدان نمواً والتعاون التقني، بالإضافة إلى موجزات الرؤساء والمقررات الأخرى التي قد يرغب المجلس في اعتمادها.